

ألتماير: نريد حماية مصالحنا الأمنية في قطاع الصحة بشكل أوسع

اعتمد مجلس الوزراء الاتحادي لائحة التجارة الخارجية المعدلة

وافق مجلس الوزراء الاتحادي اليوم على المشروع المقدم من قبل الوزارة الاتحادية للاقتصاد والطاقة من أجل تعديل لائحة التجارة الخارجية (PDF، 126 كيلوبايت). ويركز هذا التعديل وهو الخامس عشر للائحة على قطاع الصحة حيث سيكون التسجيل إجباري في المستقبل في حال رغبت شركات من خارج الاتحاد الأوروبي في اقتناء حصص تزيد عن 10٪ في الشركات الألمانية التي تقوم بتطوير أو إنتاج اللقاحات والأدوية ومعدات الوقاية الشخصية (مثل أقنعة لتغطية الفم والأنف) أو السلع الطبية لعلاج الأمراض شديدة العدوى (بما في ذلك أجهزة التنفس الاصطناعي). يدخل التعديل حيز التنفيذ فور نشره في الجريدة الاتحادية الرسمية.

وصرح الوزير ألتماير: "إننا نضمن من خلال هذا التعديل الأخير للائحة التجارة الخارجية أن الحكومة الاتحادية تعلم بوجود أي استحواذ حساس للشركات في قطاع الصحة وتستطيع التحقق منه إذ أن أزمة كورونا الحالية تظهر لنا مدى أهمية وجود معرفة طبية وقدرات إنتاج خاصة في داخل ألمانيا وأوروبا في حالات الأزمات. وفي الوقت نفسه يساهم التعديل مساهمة هامة في استمرارية استدامة فعالية النظام الصحي في ألمانيا."

وستقدم الوزارة الاتحادية للاقتصاد والطاقة مقترحات إضافية لتعديل اللائحة أثناء هذا الصيف. وتكمل هذه التعديلات التعديل للائحة التجارة الخارجية الذي أقره مجلس الوزراء الاتحادي في 8 أبريل 2020 وهو حالياً عبر مراحل إجراءات الموافقة البرلمانية.